رئيس الوزراء يتلقى قبلة على جبينه من وزير الداخلية

وزير العدل .. الحكومة متضامنة

في عدد من القضايا المرفوعة عليهم من جهات وأشخاص

رفض رفع الحصانة عن النواب الطبطبائي والحجرف والحريص والهدية

عدم التوقيع على كتاب «عدم التعاون» حرصا على الوفاء بالتزام التهدئة لعودة الجناسي

ما زلنا على التزامنا وإذا لم تقم الحكومة بالتزامها فانا من سيستجوب المبارك ولا حصانة لأحد

فراج العريد يحضر أول جلسة استجواب كنائب في البرلمان

الرومي وأبل في حديث جانبي

الجلسة سرية بموافقة 33 ورفض 28

بعد انتهاء النواب وليد الطبطبائي، ومحمد المطير، وشعيب المويزري، من مرافعتهم في استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.. وانتهاء سمو الرئيس من الرد، تحدث النائب صالح عاشور معارضا للاستجواب.. وكذلك تحدث النائب فيصل الكندري معارضا للاستجواب.

كما النائبين، جمعان الحربش، وعبدالكريم الكندري مؤيدين للاستجواب.

وانتهى الاستجواب من دون تقديم كتاب عدم تعاون، إذ وافق المجلس على تشكيل لجنة تتكون من النواب عودة الرويعي، وراكان النصف، وجمعان الحربش، لمتابعة ماورد في الاستجواب.

الجلسة تعود إلى العلنية لبدء مناقشة استجواب النائبين رياض العدساني، وشعيب المويزري، المقدم لسمو الرئيس.

الحكومة تطلب تحويل جلسة الاستجواب الثاني إلى سرية.. وتخلي القاعة بعد الموافقة على مناقشة الاستجواب في جلسة سرية، بعدما صوت على السرية 31 عضوا وعارضها 28

من جانبه قال النائب محمد هايف إن موقفه وعدد من النواب بعدم التوقيع على كتاب عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء كان حرصا على الوفاء بالتزامهم بشأن التهدئة وعودة الجناسي.

وأوضح هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة اننا تحدثنا مع الحكومة باننا ما زلنا على التزامنا فإذا لم تقوم الحكومة بالتزامها فقريبا انا من سيتقدم باستجواب المبارك ولا حصانة لأحد.

وبين انه صوت خلال الجلسة ضد السرية ولكن لتلك الأسباب التي ذكرت التزمنا باتفاق وأعلنا هذا الاتفاق والهدنة، وهذه الهدنة ليست من اليوم.

وذكر أنه ومجموعة من النواب أبدوا الاستجواب خلال الجلسة، وكلفوا النائب جمعان الحرش ان يتحدث باسم المجموعة مؤيدا للاستجواب وما فيه من محاور.

وأوضح انه تم إثارة انتقادات أخرى غير الواردة في الاستجواب وأمور جرت في الحقبة السابقة، وانهم طالبوا الحكومة بمعالجة التجاوزات السابقة.

وبين أنه قام بالتصعيد في الأونة الأخيرة بعد أن رأى تهاونا وضعفا في الالتزام الحكومي مما دعانا لأن نؤكد هذا الالتزام وأن تتعهد الحكومة اليوم بسرعة وفائها بما التزمت به.

التصويت على رفع الحصانة

وقال هايف «نحن ننتظر هذا التعهد ونسال الله ان يهدينا جميعا لسواء السبيل ويصلح احوال البلد وان يقيض لهذا المجلس رجال يستمرون في محل ثقة أمتهم ويديرون الأمور بالشكل الصحيح».

وشدد على ان التسريبات والمعلومات عن توقيع الأوراق من عدمه لا تعني له شيئا، وقال معلقا « نحن نثق بانفسنا وابناء دائرتنا لم يوصلونا لهذا المكان الا لأنهم يثقون باننا نتخذ قراراتنا بكل حرية وبعيدا عن الضغوط».

وأكد أن مسيرة الاصلاح لن تتوقف وستستمر وسنراقب عمل الحكومة فان أحسنوا فهذا ما نريد وان اخطاوا ولم يلتزموا فسنحاسبهم رئيسا او وزراء ولن نحيد عن هذا الخط الذي بدأناه منذ ٢٠٠٨ ولن نجامل أحد.

وبسؤاله عما اذا كان هناك موعد محدد لعودة الجناسي، اجاب هايف بان التعهد بالنسبة للجناسي قريب ولا أريد ان اذكره وسترونه قريبا وإن شاء الله سيصدقون بهذا الالتزام.

وأكد هايف ثبات ووضوح مواقفه السياسية منذ ٢٠٠٨، مشيرا إلى انه «لا نراعي في تلك المواقف إلا وجه الله والمصلحة العامة، ولسنا ممن يقبضون أو يتاثرون بالتأثيرات والكتابات الخارجية بل نقيس المواقف على ما نراه مناسبا».

وقال هايف « اننا لن نسمح لأنفسنا ان نتوجه مع توجه «تويتر» او اي كتابات، بل نقدر التزامنا واتفاقنا ونير الامور حيث ما نراها مناسبة»، مؤكدا ان مواقفه داخل قاعة عبدالله السالم لن تتاثر بالضغوط والكتابات التي تمارس في وسائل التواصل الاجتماعي.

من جانبه قال النائب أحمد الفضل إنه إذا سارت الأمور بنمط الابتزاز الحاصل أتوقع ارتفاع عدد الموقعين على طلب طرح الثقة مستقبلاً في رئيس الوزراء. وأوضح الفضل في تصريح صحافي إن لدينا كثير من القضايا التي نريدها ونحن نملك الرقم عشرة، لكن لسنا مثلهم ولا نستخدم مثل هذا الأسلوب.

وبين أن المستجوبين في الاستجواب الاول التزموا الهدوء وعدم التصعيد والسرية كان لها في ذلك دور، مضيفا «شكلنا لجنة لتابع تعهدات رئيس الوزراء كحل وسط وتم اختيار أعضاءها بالتزكية».

وتساءل الفضل «هل لو ردت الجناسي، سيتم السكوت، وأعتقد أنهم سيرضون بعودة الجناسي الأربعة التي تشغلهم فقط دون غيرهم والأمر ليس رد مظالم كما يرددون». من جهته أوضح النائب صالح عاشور أنه صوت خلال مناقشة استجواب رئيس الوزراء بانه ضد السرية، مشيرا إلى انه ضد الاستجواب لعدم قناعته.

وقال عاشور عبر حسابه الشخصي على تويتر «باستجواب اليوم صوت ضد السرية وبوضوح ولكني ضد الاستجواب لأكثر من سبب لعدم قناعتي وبينت ذلك بالجلسة بمداخلتي حين الكلام». من جانبه قال النائب عبدالله فهاد العنزي مبررا عدم توقيعه على طلب كتاب عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء عقب استجوابه اليوم: «لسنا حريصين على الحكومة ولكن لدينا استحقاقات يجب إنجازها وهناك مظالم يجب ردها وحصلنا على وعود بذلك في القريب العاجل».

واضاف:» وموعدنا مع الحكومة في دور الانعقاد المقبل اذا لم يتحقق الإنجاز فلدينا أكثر من عشرين نائبا وليس ستة فقط».

جانب من الجلسة

صفاء في لحظة صفاء

سلامات يا أبو مشعل